

مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة

الإنسانيات والعلوم الإجتماعية

مجلد (58) عدد (2) إبريل 1998

دراسات الملكية وإشكالية تفسير تاريخنا الإجتماعى

أ.د. رءوف عباس حامد

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب- جامعة القاهرة

تحظى دراسة الملكية بأهمية خاصة عند دارسى التاريخ الإجتماعى لما دار حولها من جدل بين اصحاب الاتجاهات المختلفة الذين يستخدمون التفسير المادى للتاريخ سواء أكانوا من الماركسيين أو غيرهم. فالماركسيون يرون فى الملكية شكلاً شرطياً تاريخياً لملكية الثروة المادية، يوضح العلاقة بين الناس فى عملية الإنتاج الإجتماعى، وشكل الملكية -عندهم - يعبر عن العلاقة بين الطبقات والشرائح الإجتماعية من ناحية، ووسائل الإنتاج من ناحية أخرى، ويتحدد تطور أشكال الملكية بتطور قوى الإنتاج، فالتغيير فى نمط الإنتاج يقود إلى تغيير فى شكل الملكية، وتمثل الأشكال المختلفة للملكية - فى الوقت نفسه - مراحل فى تطور تقسيم العمل.

ورغم اختلاف غير الماركسيين مع الماركسيين حول المراحل الخمس لتطور المجتمع البشرى على ضوء شكل الملكية، فهم يتفقون معها فى القول بالعلاقة الوثيقة بين الملكية الخاصة والتكوينية الإجتماعية الرأسمالية، وإرتباط ظاهرة الملكية خاصة بوجود الطبقات، والليبرالية وما ارتبط بها من نسق إجتماعى - سياسى.

من هنا كانت دراسة الملكية موضع إهتمام المؤرخين الماركسيين والليبراليين على حد سواء، ولكن معظم الجدل الذى دار بينهم كان يتمركز حول التجربة الأوربية، أما بقية بلدان العالم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فتم قياس تجاربها على ضوء التجربة الأوربية. ودخل معظمها عند الماركسيين فى إطار ما سمي بأسلوب الإنتاج الآسيوى، وعند الليبراليين فى إطار ما سمي بـ"المجتمع التقليدى". ولما كانت بلادنا تدخل ضمن هذه المجموعة، فإن دراسة الملكية عندنا تصبح على درجة كبيرة من الأهمية لإلقاء الضوء على التجربة التاريخية لمجتمعاتنا، وتحديد موقفنا من القوالب النظرية للماركسية والليبرالية التى تتفق على التسليم بالمركزية الأوربية، وبفكرة النموذج الأوربي كمقياس للتطور، تقاس به تجارب المجتمعات غير الأوربية.

وقبل أن نخوض غمار الجدل حول طبيعة تطور مجتمعاتنا، وما نراه بالنسبة للمركزية الأوربية، نلقى نظرة على أوضاع الملكية فى مصر فى سياقها التاريخي.

مصر صاحبة أقدم مجتمع زراعى فى العالم، إستطاعت أن تنتج حضارة من أرقى حضارات العالم القديم، ولما كانت الزراعة فى مصر تعتمد على مصدر أساسى للرى هو النيل، فقد إرتبطت الحضارة المصرية بكل ما من شأنه تحقيق الاستعادة المثلى من النهر الذى احتل مكانة مقدسة فى الثقافة المصرية القديمة؛ مثل إقامة نظام دقيق للرى، ووضع أسس العلوم المتعلقة بالتحكم فى النهر كالرياضيات والهندسة والفلك، وغيرها من العلوم. وكما أتاح النهر لمصر فرصة إقامة مجتمع حضارى متميز، كان عاملاً مساعداً لقيام أقدم حكومة مركزية عرفها العالم، جاء قيامها وتطورها من خلال ما يتطلبه النيل من سلطة تعنى به وبالزراعة باعتبارها أساس الحياة الإقتصادية. وإقتضى تنظيم الإستفادة من مياه النيل، وتنفيذ مشاريع الرى المختلفة، أن تكون للدولة السيطرة المطلقة على الأراضى الزراعية، وعلى القائمين بفلاحتها، حتى تضمن الموارد المالية الكفيلة بتغطية ما يتطلبه الحفاظ على نظام الرى وتطويره والقيام بنفقة الإدارة.

لذلك كانت الأراضى الزراعية منذ أقدم العصور -نظرياً- ملكاً للدولة، إذ تحفل أدبيات مصر القديمة بإشارات واضحة إلى أن أرض مصر منحها الإله لفرعون، وظل حكام مصر على إختلاف العهود يرون للدولة هذا الحق، يستخدمونه عندما تدعو الحاجة إلى إعادة تنظيم المجتمع وترتيب قواه الإجتماعية، أو عندما تقع أزمات إقتصادية أو سياسية على درجة كبيرة من الخطر.

ولا يعنى ذلك أن الدولة شغلت نفسها بإدارة الزراعة إدارة مباشرة، فقد أوكلت للفلاحين زراعة الأرض وفق نظام للحيازة نظم حقوق الفلاح وواجباته بالنسبة لحيازته، مقابل ما يدفعه من ضريبة قامت -على ما يبدو- مقام الإيجار، فكانت المقابل المادى لحق الإنتفاع. وهناك شواهد واضحة على أن الحيازة كانت تنتقل -منذ العصور القديمة- إلى ورثة الفلاح، كما كان بإستطاعته أن يرهن الأرض، أو حتى يبيع حق الإنتفاع بحيازته لغيره من الفلاحين، كما عرفت مصر القديمة ظاهرة منح الحاكم مساحات من الأراضى لكبار موظفيه لتصبح مزارع خاصة بهم، معفاة من الضرائب ينتفعون بها مدى حياتهم، وقد يورثونها أبناءهم أو يبيعونها غيرهم، وكان الحاكم -غالباً- ما يحتفظ بمساحات واسعة من الأراضى الزراعية لنفسه ولأسرته، وقد عرفت تلك المزارع الخاصة فى العصر الرومانى باسم الوسية (geousiake)، وكان معظمها فى الأصل أرضاً بوراً منحت لكبار رجال الدولة لإستصلاحها وزراعتها، كما كانت المؤسسة الدينية -منذ أقدم العصور- تستحوذ على أراضٍ واسعة معفاة من الضرائب للإتفاق على دور العبادة ورجال الدين.¹

وعندما فتح العرب مصر (641م)، أقرّوا نظام حيازة الأرض الذى كان قائماً زمن البيزنطيين، فأبقوا أراضى مصر بيد أهلها، وأصبحت الأرض ملكاً لبيت المال من الناحية النظرية، يؤدى عنها الفلاحون الخراج، وأقطع بعض الخلفاء مزارع كبيرة من أرض مصر لبعض الأفراد، فكانت ملكاً حراً لهم، تورث، وتباع، وتشتري وتؤدى عنها ضريبة العشر، كونت قطاعاً متزايد الإتساع على مر العصور.

For details see: Pirenne, J., Histoire de institution et du Droit Privé de l'Ancienne Egypte, Bruxelles 1936, II, ¹ pp. 48-52, 358; Rostovtzeff, M., The Social and Economic History of the Hellenistic World, Oxford 1964, pp. 268, 276, 411

وكان موقف فقهاء المذاهب السنية الثلاثة: الشافعية والمالكية والحنابلة، كذلك فقهاء الشيعة، أن الأرض ملك لبيت المال، للفلاح حق الإنتفاع بها مقابل أداء الخراج، بينما إنفراد فقهاء المذهب الحنفى بإعتبار الأرض ملكاً لزراعها، وأن الخراج ضريبة يؤدونها مقابل ما تقوم به الدولة من حفظ للمنافع العامة.²

وإستمرت الأشكال الثلاثة للحيازة الموروثة منذ القدم فى الوجود طوال العصر الإسلامى: أراضى الحاكم، الأراضى الخراجية والملكيات الخاصة، فيما عدا التعديل الذى أدخل زمن الأيوبيين والمماليك بإقامة الإقطاع مقابل الخدمات العسكرية والمدنية وإن ظل حق الفلاح فى الإنتفاع محفوظاً، وحدث توسع فى وقف الأراضى وخاصة للأغراض الخيرية والدينية.³

وفى العصر العثمانى إختفت الإقطاعات، وظلت أقسام الحيازة الثلاثة قائمة: الأراضى الخراجية، الأراضى الميرية، والملكيات الخاصة (بما فيها أراضى الرزق)، حتى جاء القرن التاسع عشر، فتم تحقيق تطورين مهمين: أولهما، صياغة لوائح الأَطِيان التى ثبتت حقوق الحائزين فى الأراضى الخراجية التى كانت تجرى مجرى العرف على نحو ما تقدم، وثانيها إقرار حق الملكية الخاصة لأَطِيان الرزق الممنوحة من الوالى للأفراد (الأبعاديات - الجفالك). وفى عهد إسماعيل (1863-1879) اقترن دين المقابلة بالإعتراف بحقوق الملكية التامة لمن قاموا بدفعها، وهو الحق الذى استقر بتسوية 1880، ثم جاءت الخطوة الأخيرة فى ابريل 1891 عندما صدر قرار مد بمقتضاه هذا الحق ليشمل الأَطِيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة.⁴

² محمد على نصر الله، تطور نظام ملكية الأراضى فى الإسلام، بيروت، 1984، ص ص 14-17.

³ For related documents, see: Grohmann, A., Arabic Papyri in the Egyptian Library, vol II, pp. 57-69, vol III, pp. 67-93, 102-6, vol IV, p 70.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول تطور الملكية فى القرن التاسع عشر راجع: رءوف عباس حامد: النظام الإجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، عاصم الدسوقى: كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى؛ على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر.

وعلى ضوء ما تقدم نرى أن النموذج المصري للملكية أغرى بعض الباحثين بالقول بأن مصر تدخل في نطاق أسلوب "الإنتاج الآسيوي" فكتب أحمد صادق سعد كتاباً من جزئين⁵ أجهده نفسه كثيراً ليثبت انطباق النموذج الآسيوي على مصر فالأرض ملك للدولة، والحاكم يملكها نيابة عن المجتمع، فهي نوع من المشاع، وعلاقات الإنتاج تصبح نوعاً من "العبودية العامة" بمعنى أن الأفراد المنتجين في حيازات المشاع هم في حقيقة الأمر "عبيد" للدولة ممثلة في شخص الحاكم، ولما كان كل تكوين إجتماعي يحوى أكثر من نمط إلى جانب نمط الإنتاج السائد، فلا بد أن يتسم بسمات إنتقالية تعكس وجود تناقضات داخله قد تكون أسباباً للتطور إذا توافرت الظروف المناسبة والمهيئة له، أما إذا لم تتوافر تلك الظروف بقي الحال على ما هو عليه، وعانى المجتمع من الركود، ورأى المؤلف أنه في حالة مصر، لم يحدث التغيير إلا نتيجة ضغوط خارجية، ويرى أن الإحتلال البريطاني لعب الدور الرئيسي في إتجاه مصر نحو الرأسمالية، وبذلك إكتملت - في نظره - مكونات النمط الآسيوي على نحو ما حدده الماركسيون، فهو:

أولاً: يتميز بغياب الملكية الفردية وبسيادة نظام الحيازة العامة للأرض، مع وجود أشكال أخرى ضعيفة وغير مؤثرة في الملكية.

ثانياً: أن هذا النمط بدائي من حيث إرتباطه بالقوى الطبيعية، متطور من حيث وجود طبقات إجتماعية به.

ثالثاً: أنه يتميز بوجود الدولة المركزية ذات المهام الإقتصادية والإجتماعية، فهي ليست مجرد دولة مركزية، وإنما لها مهام محددة إذا لم تقم بها إختل هذا الكيان تماماً، وتعرض لحالات من الفوضى والإضطرابات، وعلاقات الإستغلال في هذا النمط تتمثل في إستحواذ الطبقة الحاكمة على فائض الإنتاج وعمل الفلاحين.

ويمضى أحمد صادق سعد في تأكيد نظريته لحالة مصر فيشير إلى ما يسميه مفهوم "الطبقة / الدولة"، فيرى أن الطبقة المالكة في مصر هي الطبقة الحاكمة، وأن أجهزة الدولة العليا

⁵ أحمد صادق سعد: تاريخ مصر في ضوء مفهوم النمط الآسيوي، جزآن، القاهرة، 1983، وقد نظمت دار الكلمة في بيروت ندوة عام 1984 لمناقشة الكتاب أشرفت عليها د. سهير لطفى وشارك فيها: أبو سيف يوسف، أحمد صادق سعد، جلال أمين، صلاح قنصوه، عادل حسين، على مختار، فؤاد مرسى، نشرت في كتاب بعنوان "نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية"، دار الكلمة بيروت، 1984.

هى التى كانت الطبقة المالكة، فالإنطباق بين الدولة أو بين أجهزة الدولة والملكية كان شيئاً بارزاً فى التجربة المصرية، فمن الصعب على المرء أن يصل إلى الحياة الكاملة لوسائل الإنتاج إلا إذا كان من عناصر الأجهزة الحاكمة، وهذا النمط الذى قام فى مصر على دولة مركزية كان يؤدى - بالضرورة - إلى الركود والتخلف، ويتضح ذلك فى طول الكتاب رغم أن الشواهد التى أوردها المؤلف تثبت أن أى لحظة من لحظات تصدع السلطة المركزية كان يصاحبها إنهياء كامل فى كافة الوظائف الإجتماعية، ولا يعود المجتمع إلى حيويته إلا حين تعود للدولة المركزية وحدتها وقوتها، فالدولة المركزية قامت - فى التجربة المصرية - بقيادة التقدم والنمو، والمحافظة على سلامة المجتمع، وإطلاق العنان لإمكاناته.

ويقدم باحث ماركسى آخر هو سمير أمين رؤية أخرى لنموذج الملكية المرتبط بالدولة المركزية، فى محاولة لتقديم تفسير آخر لنمط الإنتاج الآسيوى فيما سماه "نمط الإنتاج الخراجى" Tributary mode of production. وقاعدته وجود طبقة حاكمة "خراجية" تركز الفائض من خلال الدولة، وبنائه الفوقى يتمثل فى أيديولوجيا قوية موحدة، فهو نظام يتسم بالقوة، ولكنه رغم ذلك يعيد إنتاج ذاته، على عكس النمط الإقطاع الغربى الذى يمتاز - فى رأيه - بقدرة تطويرية أقوى من قدرة الشكل (الخراجى) المكتمل، وهو هنا يلتقى مع أصحاب نمط الإنتاج الآسيوى فى القول بأن النموذج الشرقى الخراجى (وهو هنا يتخذ من مصر مثلاً له) لا مفر أمامه من التخلف، وأن النموذج الأوروبى هو النموذج الأمثل للتقدم.⁶

فإذ إنتقلنا إلى الرؤية الليبرالية لنموذج الملكية فى إطار الدولة المركزية، نجد أصحاب نظرية التحديث يرون فى المجتمع الزراعى الذى تنطبق عليه هذه المواصفات مجتمعاً تقليدياً لا تختلف فيه هياكل المجتمع بعضه عن بعض، ويفتقر إلى المؤسسات المتسقة التى تمارس دورها بقدر كبير من الترشيح والذاتية، فهو مجتمع مكتف ذاتياً، يقوم على علاقات القرابة والنظام العائلى الذى يحقق قدراً كبيراً من الإستقرار بالنسبة للسلطة السياسية، ومثل هذا المجتمع لا يعرف الحداثة إلا من خلال التحول الرأسمالى بإرساء دعائم الملكية الفردية، وتحقيق التصنيع، بما يترتب على ذلك من قيام الملكية الفردية، وما يترتب على ذلك من

⁶ سمير أمين: أزمة المجتمع العربى، القاهرة 1985، ص ص 78-80.

قيام الهياكل الاجتماعية المستقلة، والمؤسسات ذات الإستقلال الذاتي⁷، أى أن المجتمع الزراعى -عامة- والقائم على مركزية السلطة وملكيته لأدوات الإنتاج، مجتمع تقليدى متخلف راكد، لا يتحرك نحو التقدم إلا إذا تبنى النموذج الغربى للتنمية. وهنا لا تختلف النتيجة التى تصل إليها الرؤية الليبرالية عن تلك التى تصل إليها الرؤية الماركسية من خلال مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى، كلهما يرى النموذج الأوروبى هو النموذج الأمثل للنمو والتقدم ولا يرى لذلك سبيلاً إلا عن طريق تحقيق "الثورة الصناعية" تتويجاً للتحول الرأسمالى، باستقرار الملكية الحرة لوسائل الإنتاج، ولا يزيد على ذلك مفهوم النمط الآسيوى إلا بتأكيد شرط الانفصال (alienation) بين وسائل الإنتاج والمنتجين.

وهنا يجب أن نتساءل: هل النموذج الأوروبى (الغربى) هو المعيار الأمثل للتطور الذى يجب الوصول إليه، ومن ثم يصبح على المجتمعات غير الغربية أن تحذو حذوه، وإلا حكمت على نفسها بالتخلف والإضمحلال؟ وبعبارة أخرى، هل هناك قوالب صارمة يجب أن تشكل المجتمعات على نمطها، أو هل هناك قانون واحد يحكم تطور المجتمع، أى مجتمع؟

والإجابة على هذه التساؤلات تقتضى -فى رأينا- الإنتباه إلى أن كلا من الماركسية والليبرالية وضعت فى إعتبارها عند صياغة أفكارها الأساسية منطقة بعينها من أوروبا هى غرب القارة الذى شهد الثورة الصناعية وتداعياتها، وما ترتب عليها من نتائج ذات أبعاد واسعة المدى على الأصدقاء الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وهى تطورات تباينت من حيث الشكل والمضمون والآثار من بلد إلى آخر فى أوروبا الغربية ذاتها، على حين اختلفت ظروف بلدان شرق أوروبا إختلافاً ملحوظاً عن بلاد غرب ووسط القارة، فشهد التطور فى شرق القارة ظروفاً خاصة جعلته يتشكل على نحو مغاير للمجتمعات الاوربية الأسبق على طريق الانتقال إلى الرأسمالية، بل إن الانتقال إلى الرأسمالية ذاته كان موضع جدل واسع النطاق دار حول سماته وطبيعته، وتعايشت فى شرق أوروبا أنماط إنتاج تنتمى إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية جنباً إلى جنب مع نمط الإنتاج الرأسمالى، بما ترتب على ذلك

⁷ For details, see: Eisenstadt, S.N., Modernization, Protest and Change, USA 1963; Black, C.E., The Dynamics of Modernization, A Study in Comparative History, USA 1966.

من إختلاف فى البنية الإجتماعية لتلك البلاد عنها فى غرب أوربا، بل من بلد لآخر فى شرق أوربا ذاتها.

فإذا كانت أطر التحليل النظرية الماركسية والليبرالية لا تقدم لنا أفكاراً مجردة تصلح لتفسير تطور المجتمع البشرى، بدليل عجزها عن تقديم تفسير جامع مانع للقارة النموذج (أوربا)، بسبب إختلاف ظروف التطور فى كل مجتمع عن غيره من المجتمعات، تصبح فكرة "المركزية الأوربية" نفسها موضع تساؤل حول مصداقيتها وصلاحيتها كمعيار لقياس درجة تطور المجتمعات، وتقدير مدى تقدمها أو تخلفها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات غير الأوربية، التى تختلف ظروف تطورها إختلافاً بيناً عن المجتمعات الأوربية.

إن فكرة (نمط الإنتاج الآسيوى) التى وردت عند ماركس وإنجلز، واهتم بها الماركسيون، تعد أضعف جوانب الفكر الماركسى. فعندما طرح ماركس الفكرة لم يكن لديه معرفة جيدة بظروف التطور خارج أوربا، سوى معلومات عامة سطحية، جعلته يحار أمام المجتمعات الشرقية القديمة التى كانت مهذاً للحضارات العريقة، وخاصة أن نماذجها تختلف عن تصوره لمراحل التطور الخمس التى رآها لازمة لتطور المجتمع، فاكتفى بوضعها فى سلة واحدة سماها "نمط الإنتاج الآسيوى"، وجاء بعد شرح الماركسية ليضيفوا فكرة "الإستبداد الشرقى"، والربط بينه وبين ظاهرة الدولة المركزية فى المجتمعات الزراعية النهرية مثل الصين والهند ومصر، على الرغم ما بين هذه المجتمعات من إختلافات تفوق ما يمكن إعتباره ملامح مشتركة بينها، قادت مفكرى الماركسية إلى توصيفها وتصنيفها بإعتبارها مجتمعات يسودها نمط إنتاجى تغلب عليه صفة الركود والتخلف، وهى فكرة لا تخلو من ملامح العنصرية.

وكذلك الحال بالنسبة لفكرة "المجتمع التقليدى" التى طرحها الليبراليون أصحاب مدرسة التحديث modernization، فقد شارك أصحابها الماركسيين فى النظر إلى المجتمعات غير الأوربية بإعتبارها مجتمعات ذات طبيعة واحدة، دون إعتبار للتفاوت فى درجات التطور بينها، تستوى فى ذلك البلاد التى قدمت للبشرية إنجازات حضارية بالغة القيمة، والمجتمعات البدائية التى تتلمس خطاها على طريق التطور، من خلال النظر إلى كل ما هو زراعى بإعتباره متخلفاً راكداً، طالما غابت عنه ملامح الملكية الحرة، والنشاط الفردى، وطالما كانت مؤسساته الإجتماعية والسياسية لا تماثل المؤسسات الغربية. ومن هنا يصبح (واجب)

الغرب مساعدة هؤلاء المتخلفين على اللحاق بركب التقدم من خلال جراحة "التحديث". وهنا أيضا تتضح العنصرية بأدق معانيها، وتكشف فكرة الحداثة عن إعادة إنتاج لفكرة "عبء الرجل الأبيض White Man's Burden" التي إتخذت لتبرير التوسع الإستعماري فى آسيا وأفريقيا والعالم الجديد.

إن المجتمع لا يمكن أن يشكل فى قالب معين، فهو كائن عضوى متغير، تحكم تطوره ظروف موضوعية مادية، لا تتفق بالضرورة مع بعضها البعض من حيث المظهر والجوهر، ولا تتساوى بالضرورة - أيضا - من حيث ما تتركه من أثر على المجتمع، فوجودها وطبيعتها ودورها فى دفع التغير يختلف إختلافاً جذرياً من مجتمع إلى آخر. ولا نستطيع أن نقبل إستخدام إطار نظرى بعينه لتفسير تطور مجتمع ما، فالنظرية تقوم على التجريد الذى قد يضع فى إعتباره ظروف مجتمع معين، قد تصدق عليه النظرية بحذافيرها، وقد تصلح لتفسير مرحلة معينة من مراحل تطور ذلك المجتمع بالذات دون غيرها من المراحل، ولكننا نقع فى خطأ فادح إذا قبلنا تعميم النظرية لنحولها إلى قالب (يجب) أن يضى ملامحه وقسماته على (كل) المجتمعات، وإلا كانت تلك المجتمعات التى تتلاءم مع مقاييس النظرية، خارج إطار النموذج، تمثل حالة شاذة، تتطلب علاجاً يجعلها قادرة على الدخول فى قالب النظرية.

ولا يعنى ذلك أن نطرح جانباً المقولات النظرية، فالقول بذلك هو الجهل بعينه، بل علينا أن نستفيد من النظرية فى تفسير (بعض) مراحل تطور المجتمع التى تصلح النظرية كأداة منهجية لتحليلها، وعلى المؤرخ أن يفسر خصوصية التطور فى مراحل أخرى خارج الإطار النظرى الذى صيغ بصورة تجريدية وفق معطيات معينة، ولا أدل على ذلك مما تعرضت له مقولات الماركسية الأساسية من نقد على يد بعض الماركسيين المحدثين بعد ما أثبتت الدراسات الأمبريقية عدم دقة نظرية المراحل الخمس، والحتمية التاريخية، بل ودور الصراع الطبقي فى تحقيق الإنتقال من مرحلة لأخرى، ولم تكن أفكار الحداثة أحسن حظاً لأن التغير الناتج عن مؤثر خارجى، لا يحقق التطور بنفس الدرجة التى يحققها التغير فى الظروف الموضوعية المحلية، ما لم يمتد التغيير ليشمل البنية الأساسية جميعها، وهو ما يصعب تحقيقه فى إطار "التحديث".

ولعل نماذج التطور لمجتمعات كروسيا والصين واليابان تقدم دليلاً واضحاً على بطلان أفكار آلية التطور وفق نسق نظري معين، فقد كانت روسيا وليس بريطانيا هي البلد الذي شهد الانتقال إلى الإشتراكية دون أن تنتزع فيه مرحلة التحول الرأسمالي حسب المواصفات الماركسية، وكذلك الحال بالنسبة للصين، وشهدت اليابان ثورتها الصناعية على يد الأرستقراطية الإقطاعية، وعلى نسق وظفت فيه الموروثات الثقافية لما سمي بالمجتمع التقليدي.

ولكن، أين تقع تجربة مصر في ضوء ما ناقشناه فيما سبق، وما دور " الملكية " في تحديد إطار تلك التجربة؟

لعبت ظروف البيئة الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز دوراً مهماً في تحديد إطار التجربة المصرية، فظروف البيئة تدفع السكان إلى التركيز في وادي النيل، والاستجابة لتحدي النهر العظيم في سياق تحقق فيه الدمج بين الإنسان والبيئة، فمصر هبة النيل والمصريين معاً، وكان تحقيق ذلك يتطلب -كما رأينا- قيام حكومة مركزية ذات دور تنظيمي حاسم فيما إتصل بالنشاط الإقتصادي وما يستلزمه من حماية واجبة في مواجهة الظروف البيئية والعدوان الخارجي. وإقتضى هذا الدور نوعاً من التحديد الدقيق للواجبات جعل للحكومة المركزية سلطة الإشراف على الإنتاج من زاوية ضمان الإستغلال الأمثل لكل مساحة من الأرض الزراعية حتى لا تترك ليلحق بها البوار، ومن هنا كان دور الدولة في تحديد الحيازات الزراعية وتوزيعها على المنتجين دوراً أصيلاً، نتج عنه قيام نمط خاص للملكية يربطه خيط واه من حق نظري مزعوم للدولة، لم تكن تمارسه -غالباً- إلا عندما يهدد البوار الأرض، أو تتطلب الحاجة إقامة بعض المشروعات العامة، ويدخل في هذا الإطار ما وقع على عاتق المنتج (الفلاح) من إلزام الخدمة الجبرية في الأعمال العامة (السخرة). ومن قيد على حق الانتقال والهجرة الذي شكل نوعاً من الإرتباط بالأرض. ولكن فيما عدا ذلك كان المنتج حراً تماماً في زراعة ما يشاء، وفي إستغلال حيازته على النحو الذي يريد، بما في ذلك حق التصرف في الحيازة بالرهن أو البيع (لحقه في الإنتفاع)، بل إنفردت التجربة المصرية بنوع من الرهن عرف باسم "الغاروقة" ساد طوال العصر العثماني وإستمر حتى استقرار الملكية الفردية في 1891، ويبدو أنه كان امتداد لممارسات عرفت قبل العصر

العثماني على ضوء ما نعرفه من محافظة العثمانيين على ما كان قائماً من ممارسات قانونية / عرفية قبل حكمهم لمصر. ويعد ذلك النوع من الرهن بيعاً مقنعاً للأرض لأنه يعطى للمرتهن (الدائن) حق زراعة الأرض والإستفادة بالإنتاج طوال مدة الرهن الذي كان - فى الغالب - أبدياً⁸، فإذا أضفنا إلى ذلك ما تمتع به الفلاح المنتج من حق توريث الحيازة لذريته، فإننا نستطيع القول: إن الحيازة كانت ملكية واقعية -de facto- لا ينقص منها إلا تصرف واحد وهو حق الوقف الذى إقتصر على الملكية الخاصة التى كانت موجودة أيضاً منذ أقدم العصور، ولكن مساحتها -على ما يبدو- كانت محدودة.

وفى كل الأحوال، كان الإنتاج الزراعى فى مصر يلبي حاجة السوق المحلية والسوق الخارجية، فلم يكن الإقتصاد المصرى معاشياً *Sustenance* بل كان إقتصاد سوق بقطاعيه الزراعى والصناعى الحرفى، ومن هنا كانت المرونة التى شهدها العقد الأول من القرن التاسع عشر، عندما حول محمد على الزراعة المصرية إلى الإنتاج من أجل السوق الخارجية، وذلك النجاح الذى حققته تجربة التصنيع على طريق مغاير للتجربة الأوربية يحمل سمات مشتركة مع التجربة اليابانية التى تأخرت عن التجربة المصرية بأربعة عقود من الزمان.

ولعب رأس المال التجارى دوراً مهماً فى تنجير الزراعة فى التجربة المصرية، وتوجيهها لخدمة متطلبات السوق المحلية والسوق الخارجية على حد سواء، وحققت البيوتات التجارية قدراً ملحوظاً من تراكم رأس المال، وكان دور السلطة المركزية رقابياً على السوق المحلية حامياً (أحياناً) للتعامل مع السوق الخارجية، وجاء دور السلطة فى عهد محمد على فى توجيه الإنتاج فى سياق الدور التاريخى الذى لعبته الدولة فى مصر.

ولعب العامل الخارجى (العدوان) دوراً بارزاً فى إجهاض تجربة محمد على، ليقطع بذلك الطريق على محاولة التنمية الذاتية، وليربط الإقتصاد المصرى بروابط التبعية للإقتصاد الأوربى، وهو السياق الذى تم توجيه التشريع فى إطاره (فى أواخر القرن التاسع عشر)

⁸ للمزيد من التفاصيل، إنظر، محمود فهمى يوسف: كتاب الرهن، القاهرة 1913، ص 62-76.

النص على الملكية الفردية، الذى قنن وضعاً كان قائماً عرفاً، ولكن لصالح الإستثمارات الأجنبية فى قطاع الائتمان الزراعى.

وأُتاحت أوضاع الملكية فى التجربة المصرية الفرصة لظهور بنية إجتماعية طبقية تتركز على الملكية، وإن انفردت مصر بظاهرة إتخاذ السلطة سبيلاً إلى الملكية، فالملكية كانت سبيل الوصول للسلطة، كما أن السلطة كانت أداة لتوسيع الملكية. فكان هناك الملاك الكبار فى السلطة وخارجها على السواء، وكانت الفرصة متاحة لتوسيع نطاق الحيازات الصغيرة، كما كانت هناك البروليتاريا الريفية.

وكان دور السلطة المركزية فى التجربة المصرية محورياً فى التنظيم والرقابة وتوفير الأمن الداخلى والخارجى ولا أدل على ذلك من إرتباط الأزمات الإقتصادية والإجتماعية بضعف السلطة المركزية، وعجزها عن ممارسة مهامها التنظيمية والرقابية، وتحقيق الإزدهار والانتعاش والرخاء عندما يشتد عود السلطة المركزية، وتقوى قبضتها، على عكس ما هو شائع فى الأدبيات النظرية الماركسية والليبرالية على حد سواء. بل لعبت السلطة دوراً بارزاً فى تطوير هياكل البنية الأساسية فى عهد محمد على، وعلى يد ثورة يوليو 1952.

وهكذا يتضح لنا من دراسة الملكية، ما تتسم به التجربة المصرية من خصوصية يجب أن نضعها فى إعتبارنا عند تحليل وتفسير التطور التاريخى لهذه التجربة التى تؤكد على تعددية طرق التطور، وعدم منطقية فكرة المركزية الأوربية، والحاجة إلى أدوات منهجية جديدة عند التعامل مع المجتمعات التى تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ والتى كان لها نسق خاص مميز للتغير لا تصلح الأطر النظرية التى تروج للمركزية الأوربية كأدوات منهجية للتعامل معه.